دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر(دراسة تجارب رائدة)

Study of the fundamentals of microfinance success (pilot study)

بوهرين فتيحة

جامعة قسنطينة 2 - الجزائر

fbouhrine@yahoo.fr

Received: 30/10/2018 Accepted:30/11/2018 Published:30/12/2018

ملخص:

تعتبر التمويلات الصغيرة من أهم التمويلات المستخدمة سواء على المستوى المحلي، الوطني، الإقليمي والدولي نتيجة لكفأتها و فعاليتها. فهي موجهة لتمويل القطاعات الصغيرة التي تعتبر من أهم العناصر الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث هناك عدة تجارب رائدة في هذا المجال، و التي نجحت بسبب وجود مقومات قانونية وبيئية و من هنا تعالج هذه الورقة البحثية مقومات التمويل الأصغر من خلال دراسة التجارب الرائدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر- القرض المصغر- المقومات.

تصنيف JEL: P34, P43, G24.

Abstract:

Microfinance is very importance for society because its source of financial services for entrepreneurs and small businesses lacking access to banking and related services. However many countries they used microfinance especially Islamic finance.

This paper discusses the situation of Microfinance in world by studying the leading international experiences.

Keywords: Microfinance, microloan, leading international experiences.

JEL Classification: P34, P43, G24.

* **مرسل المقال:** بوهرين فتيحة

تمهيد:

لقد لعب التمويل متناهي الصغر دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للعديد من البلدان، إذ يساهم في تقليل الفقر و زيادة دخل الأسر ذات الدخل المحدود، من خلال السياسات المنتهجة من طرف البنوك المركزية و المؤسسات الدولية، حيث اعتبرت سنة 2005 السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة. مع العلم أن ظهور هذا النوع من التمويل كان في سبعينيات القرن الماضي وبالتحديد في بنغلادش حين وضع محمد يونس القاعدة الأساسية من خلال تأسيسه لبنك جرامين، الذي فاز بجائزة نوبل للسلام سنة 2006.

بالرغم من مرور أزيد من 30 سنة على ظهور التمويل الأصغر على المستوى الدولي ، فان نجاحه يتطلب وجود بنية قاعدية في المجال الاقتصادي، المالي ، التشريعي و المؤسساتي التي يطلق عليها مصطلح المقومات . لذلك ومن خلال الدراسة يسعا الباحثان لدراسة مقومات التمويل الأصغر.

1- **مشكلة الدراسة:**

تعاني أغلبية البلدان النامية من الفقر، حيث تعمل حكومات تلك البلدان على تقليصه من خلال استخدام سياسات معينة و التي من بينها التمويل الأصغر الذي نجح في العديد من البلدان و من هنا جاءت الدراسة لتجيب على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي مقومات نجاح التمويل الأصغر؟

2- **أسباب اختيار الموضوع:**

يعتبر التمويل الأصغر مهما سواء بغرض تقليص عدد الفقراء، أو القضاء على البطالة أو بغرض تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية و من هنا جاء اختيارنا لموضوع مقومات نجاح التمويل الأصغر للأسباب التالية:

- هناك عدة تجارب نجحت في مجال التمويل الأصغر و منه كان لابد أن نقف على أسباب هذا النجاح.
- نجاح تجربة دون أخرى يجعلنا نسلط الضوء على سبب فشل تلك التجربة.

3- **منهج البحث:**

بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء دراسة وصفية للتمويل الأصغر و تحليل أسباب نجاح بعض التجارب على المستوى العالمي.

4- **هيكل البحث:** للوصول إلى الهدف من البحث قمنا بتقسيمه إلى أربع محاور تناولنا في المحور الأول الجانب النظري للتمويل الأصغر، ليكون المحور الثاني حول دراسة بعض التجارب الرائدة، إذ ركزنا على تجربة السودان لنجاحها في تقليل الفقر و التجربة المصرية التي ظهرت في سنوات التسعينيات لكنها لم تحقق الأهداف المسطرة مما جعل الحكومة المصرية أن تعيد النظر في التجربة من خلال وضع مقومات لم تكن موجودة من قبل، لنتناول في المحور الثالث أسباب نجاح التمويل الأصغر، لنتحدث في المحور الرابع عن عوامل النجاح والتي نقصد بها المقومات لنختم الدراسة بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

المحور الأول: ماهية التمويل الأصغر:

لقد ازداد في الآونة الأخيرة الاهتمام بتمويل الشريحة ذات الدخل المنخفض و هذا من خلال اتباع التمويل الاصغر و عليه سنتناول في هذا الجزء التمويل الأصغر من حيث تعريفه، تطوره التاريخي و خصائصه.

أولا: تعريف التمويل الأصغر:

هناك عدة مصطلحات تطلق على التمويل الأصغر من بينها القرض المصغر، التمويل متناهي الصغر وغيرها من المصطلحات التي تستخدمها العديد من البلدان و التي لها نفس المعنى.

و يستخدم مصطلح التمويل الأصغر في اغلب الأحيان لإيراد معناه الأضيق نطاقا حيث يشير بصفة أساسية إلى قروض المشروعات الصغرى و الذي يتم تقديمه من خلال طرق وضعتها بالأساس منذ عام 1980 منظمات غير حكومية معنية بالتوجهات و القضايا الاجتماعية[1] .

مهما اختلفت المصطلحات يعرف التمويل الأصغر بأنه " توفير الخدمات المالية هي في المقام الأول الائتمان، الأوعية الادخارية و التحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشطين اقتصاديا و غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، و ذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا و هي ندرة الفرص للحصول على قروض و على الخدمات المصرفية الأخرى و التي تقدم من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية. "[2]

من خلال هذا التعريف نستنتج أن:

1- التمويل الأصغر عبارة عن خدمة بالدرجة الأولى.

2- إن هذا النوع من القروض يوجه إلى ذوي الدخل الضعيف.

و هناك من يعرف التمويل الأصغر بأنه "مجموعة الخدمات المقترحة أو المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية"[3].

يوضح لنا هذا التعريف انه يستفيد من هذا النوع من التمويل دوي الدخل الضعيف اللذين لا يستطيعون الحصول على قروض من المؤسسات المالية التقليدية لان هذه الأخيرة تقدم قروض بفوائد لا يستطيع أصحاب الدخل الضعيف تسديدها.

من خلال ما سبق يمكننا أن نعرف التمويل الأصغر بأنه تقديم الخدمات المالية المختلفة للفئات التي لا تتمكن من الحصول علي هذه الخدمات من القطاعات المصرفية القائمة.

ثانيا: خصائص التمويل الأصغر:

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية[4]:

1- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛

2- التقييم البسيط و السهل لاستثمارات المقترضين؛

3- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛

4- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛

5- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري،أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛

6- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛

7- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛

8- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛

9- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت و القيمة.

ثالثا: أهمية التمويل الأصغر:

للتمويل الأصغر أهمية كبيرة تتمثل في[5]:

1- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم؛ وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي.

2- أن الدخل الذي يدر أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.

3- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي.

4- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل.

رابعا: هيئات التمويل الأصغر:

هناك عدة هيئات اهتمت بالتمويل الأصغر و التي يمكن تصنيفها حسب عدة معايير و التي نذكر منها:

1) مؤسسات التمويل الصغير المتخصصة: تأسست باعتبارها منظمات غير حكومية أو مؤسسات مالية غير بنكية مرخصة رسميا وقد نشأت معظم هذه المؤسسات من "ثورة التمويل الصغير" التي بدأت تكتسب قوة دفع في الثمانينات من القرن العشرين. وهي ترتكز على القروض وأساليب فنية ناجحة في منح قروض صغيرة دون ضمانات.

2) مؤسسات التمويل الصغير التابعة للبنوك التجارية: عبارة عن برامج أو إدارات متخصصة للقروض الصغيرة بالإضافة إلى عمليات البنك التجاري التقليدية، وهي بالعادة لا تدعم هذا النوع من البرامج إلا إذا كان هناك عنصرا اجتماعيا ملحوظا غالبا وهي تتخذ صورة بنوك تجارية لكنها تستهدف عملاء تحت المستوى الذي تخدمه البنوك التجارية في المعتاد.

3) التعاونيات المالية: تشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الادخار والقروض التي يملكها أعضاؤها، وتنحو إلى أن تكون صغيرة نسبيا وتركز على المدخرات بصورة أكبر من القروض مثل بنك (كاهاس ميونيسيباليس في بيرو).

4) البنوك الريفية أو ذات رأس المال المنخفض: هي هيئات وساطة غير رسمية ومملوكة محليا مثل (البنوك الريفية الإندونيسية) ، فبعضها مملوك للأفراد وبعضها مملوك لمجموعات من الحكومات المحلية والإقليمية، وهي ترخص برأسمال مدفوع يبلغ بضع عشرات آلاف من الدولارات.

5) البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة: تصل إلى القطاعات التي لا تخدمها البنوك التجارية، وهي مملوكة للدولة وضخمة في الغالب، وتركز على القروض أكثر من المدخرات، والحكومة تدعم الخسائر الناتجة في تلك المؤسسات.

6) بنوك التوفير البريدية يتطلب وجودها شبكة واسعة النطاق من مكاتب البريد تغطي المناطق الريفية ونظلما يعمل بكفاءة لنقل الوثائق والمعلومات فيما بين المكاتب، وتستفيد بلدان عديدة من البنية الأساسية البريدية لتقديم خدمات مالية، ولا تقدم قروضا في المعتاد إذ تقتصر خدماتها على المدخرات والمدفوعات أو التحويلات.

7) بنوك التوفير غير البريدية: تشمل هذه الفئة كلا من المؤسسات العامة و الخاصة، وغالبا ما تكون العامة منها ضخمة الحجم وهي تـ ركز على المدخرات تركيزا كبيرا، وبعضها لديه حافظة للقروض، لكن معظم أموالها توجه إلى قروض استثمارية ضخمة بدلا من قروض صغيرة للأفراد.

و مهما اختلفت الهيئات القائمة على التمويل الأصغر بين الدول، فلقد لعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و الذي نتعرف عليه من خلال دراسة أهم التجارب الرائدة على المستوى الإقليمي في الجزء الموالي من هذه الدراسة.

المحور الثاني: دراسة بعض التجارب الرائدة في مجال التمويل الأصغر:

هناك عدة بلدان قامت بتطبيق التمويل الأصغر بهدف التقليل من الفقر، البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و سوف نتناول في هذا الجزء من البحث بعض التجارب في هذا المجال.

أولا: دراسة التجربة السودانية:

لقد قام بنك السودان المركزي بوضع سياسات تمويلية بهدف تقليل نسبة الفقر، و التي من بينها التمويل الأصغر الذي يمارس من قبل مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية و المصارف و لقد قامت السودان باستخدام التمويل الأصغر منذ 1990.

من اجل أن يحقق التمويل الأصغر الأهداف المرجوة منه، اسند لبنك السودان المركزي الدور الأكبر في تنفيذ المشروع، حيث قام بنك السودان المركزي بتأسيس وحدة للتمويل الأصغر لتنفيذ الإستراتيجية والإشراف على المشروع.

1- تعريف وحدة التمويل الأصغر: تأسست هذه الوحدة في مارس 2007 كجهة تنسيقية مركزية، و هي شبه مستقلة إداريا و ماليا، تتبع لقطاع المؤسسات المالية و التنظيم. تحتوي الوحدة على ثلاث أقسام كما يوضحها لنا الشكل الموالي.

الشكل رقم 01 : أقسام وحدة التمويل الأصغر

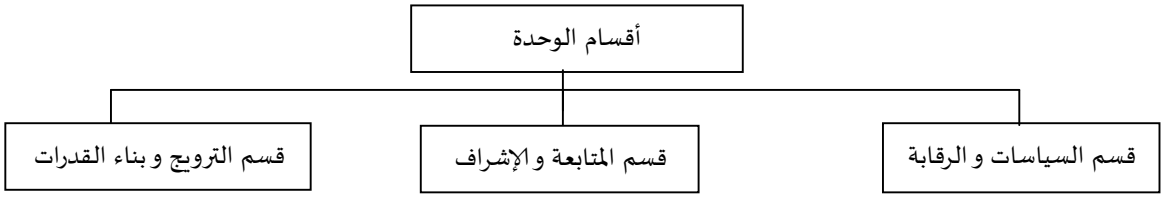

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع بنك السودان المركزي

2- مهام وحدة التمويل الأصغر: للوحدة عدة مهام وضحها بنك السودان المركزي و التي تتمثل في[6]:

ا- تتولى المهام التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر وتنفيذها بإجازة طلبات المؤسسات الجديدة ومراجعة أعمال القديمة منها للتأكد من التزامهم بالضوابط والإجراءات التي تطور من تقدم وتنمية الصناعة .

ب- خلق بيئة مشجعة لتوحيد كل الجهود المبذولة في القطاع والتنسيق لاستصدار قوانين تحمي وتشجع المنتجين الصغار وتزيل التكاليف العالية لإدارة عملياتهم وفي نفس الوقت تخلق وتحافظ على نفس البيئة المشجعة لمقدمي خدمة التمويل الأصغر من مصارف ومؤسسات مالية لتشمل تخفيض في ضرائب أرباح الأعمال ومراجعة قوانين الاستثمار والتأمين الاجتماعي ...الخ.

ج- بناء و تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالدعم المؤسسي الفني و المالي وربط التمويل الأصغر بشبكة واسعة لمؤسسات القطاع للتنسيق والفعالية وتهدف من ذلك تقوية قدرات شبكة التمويل الأصغر والمساعدة في تنميتها مستقبلا.

د- تمكين الأنشطة موارد القطاع بالانفتاح على الريف والمناطق المتأثرة بالحرب و الاهتمام بشريحة النساء والمعاقين والمبدعين.

3- موارد وحدة التمويل الأصغر: تتكون موارد الوحدة من المصادر الآتية:

- الموارد المخصصة للتمويل الأصغر من وزارة المالية.
- الموارد المخصصة للتمويل الأصغر من بنك السودان المركزي.
- الموارد المستقطبة من الحكومة أو المانحين أو أي جهة أخرى أو الجمهور لأغراض التمويل الأصغر.
- عائدات الاستثمار وأي رسوم أخرى.

بالإضافة إلى ما سبق عمل بنك السودان المركزي على وضع سياسات متعلقة بالتمويل الأصغر يتم مراجعتها دوريا، وتكوين مجلس تنسيقي يضم كل من وحدة التمويل الأصغر، وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر مما أدى إلى نجاح التجربة السودانية في مجال التمويل الأصغر والدليل على هذا الأرقام التالية:

- ارتفاع عدد مؤسسات التمويل الأصغر كما يوضح لنا الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: تطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر بالسودان خلال 2012-2016

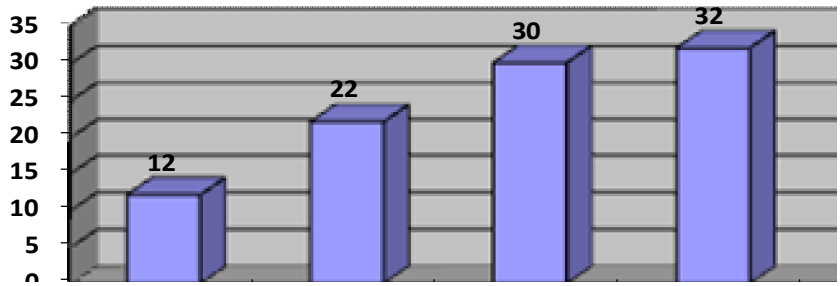

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك السودان المركزي

- الإطار القانوني حيث وضع البنك المركزي السوداني قوانين تنظم التمويل الأصغر و التي من بينها لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011م.

- وجود مؤسسات قاعدية متخصصة في التمويل الأصغر و التي من بينها كما اشرنا سابقا وحدة التمويل الأصغر، المجلس التنسيقي للتمويل الأصغر...الخ.

جل هذا أدى إلى ارتفاع حجم التمويل الأصغر و زيادة عدد العملاء نتيجة زيادة الحد الأدنى لعمليات التمويل الأصغر من 30 ألف جنيه إلى 50 ألف جنيه و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 01 : أرقام حول التمويل الأصغر بالسودان خلال 2012-2016

البيان	2012	2013	التغير%	2014	التغير%	2015	التغير%	2016	التغير%
حجم التمويل الأصغر(مليون جنيه)	1.496	1.546	3.3	2.055	33	2.692	31	2.940	9.2
المساهمات الرأسمالية الممنوحة لمؤسسات التمويل الأصغر(مليون جنيه)	6	24	/	35	/	37	/	39	/
نسبة التمويل الأصغر إلى إجمالي التمويل %	4.9	4.1	0.8-	4.6	0.5	5	0.4	4.3	0.7-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك السودان المركزي

ثانيا: دراسة التجربة المصرية:

لقد بدأ التمويل الأصغر بمصر في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي و الهدف الأساسي له هو تقليص الفقر الذي يعاني منه المجتمع المصري، و لقد عملت الحكومة المصرية على تنشيط التمويل الأصغر ليقوم بدوره من خلال إصدار عدة قوانين و وضع هيئات تشرف على رقابته، و عليه سنتناول في هذا الجزء من الدراسة التجربة المصرية في مجال التمويل الأصغر من حيث الهيئات، و القوانين و سرد نجاعة التمويل من خلال دراسة العديد من الإحصائيات.

1- الإطار القانوني للتمويل الأصغر بمصر: من اجل أن يحقق التمويل الأصغر الأهداف التي وضع من اجلها لا بد من وجود إطار قانوني ينظمها، و لقد وضعت مصر عدة قوانين نذكر منها:

أ- قانون 84 لعام 2002: ينظم هذا القانون شؤون تأسيس و أعمال المنظمات و المؤسسات غير الحكومية / الجمعيات الأهلية في مصر. و من ثم يؤثر هذا القانون على الإقراض متناهي الصغر، حيث أن معظم خدمات الإقراض متناهي الصغر في مصر يتم تقديمها من خلال هذه الجمعيات الأهلية. و تعتبر وزارة التضامن الاجتماعي هي الجهاز الرسمي الذي يحكم أعمال الجمعيات الأهلية طبقا لهذا القانون[7].

ب- قانون 141 لعام 2004: هذا القانون متعلق بالمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر، حيث صدرت لائحته التنفيذية في جوان 2004 ، و تم نشرها بالوقائع المصرية رقم 152 الصادرة بتاريخ 2004/7/8 . وبموجب هذه اللائحة حدد الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهة مسؤولة عن تطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالتنسيق مع الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات المعنية، وتعرض هذه البرامج على مجلس الوزراء لاعتمادها و إخطار الجهات المختلفة للالتزام بها.

ج- القانون 141 لسنة 2014: و هو متعلق بالتمويل الأصغر، حيث بموجب هذا القانون تم تأسيس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، وصدر النظام الأساسي له بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (2) لسنة 2015، وتم انتخاب مجلس الإدارة في 2015/9/16. و قد ترتب على إصدار القانون توفير بيئة تشريعية مواتية ومعايير موحدة وضوابط محددة للرقابة على النشاط، بما يضمن الكفاءة المؤسسية والاستدامة المالية وحماية حقوق المستفيدين.

بالإضافة إلى القوانين السابقة هناك عدة قرارات صدرت عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في مجال التمويل متناهي الصغر نذكر منها:

- قرار رقم(160) لسنة 2015 بشأن تشكيل مجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- قرار رقم(159) لسنة 2015 بشأن النظام الأساسي لوحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- قرار رقم(31) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

2- هيئات التمويل الأصغر بمصر: هناك عدة هيئات تشرف و تعمل على نجاح التمويل المتناهي الصغر بمصر أهمها:

2-1- الاتحاد المصري للتمويل المتناهي الصغر: حسب المادة 1 من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (2) لسنة 2015 فهو عبارة عن " شخصية اعتبارية مستقلة لا تهدف للربح".

و لقد حددت المادة 02 من نفس القرار هدف المجلس و الذي يتمثل في:

- تنمية نشاط التمويل متناهي الصغر و ترسيخ مفاهيم و أعراف ممارسته.
- زيادة الوعي بنشاط التمويل متناهي الصغر و تبني المبادرات الداعمة لهذا النشاط.
- تقديم التوصيات بشان التشريعات المنظمة لممارسة النشاط او المرتبطة بعمل الجهات المنظمة للاتحاد.
- تنمية مهارات العاملين في مجال التمويل متناهي الصغر من خلال التثقيف و التدريب و العمل على رفع كفاءة الجهات التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر.
- التنسيق بين أعضاء الاتحاد بما لا يخل بأحكام القانون 3 لسنة 2005 بشان حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية و السعي نحو تسوية المنازعات بين الأعضاء.
- توثيق التعاون و التنسيق بين الاتحاد و الهيئة العامة للرقابة المالية و الجهات ذات الصلة بما يحقق صالح سوق التمويل متناهي الصغر و الاقتصاد القومي.
- التعرف على أفضل التجارب و الممارسات في مجال التمويل متناهي الصغر و التعاون مع المنظمات و الاتحادات المحلية و الإقليمية.

2-2- الصندوق الاجتماعي للتنمية: أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991 كشبكة أمان اجتماعي واقتصادي تسهم في محاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر وتعمل على تحسين مستويات المعيشة والإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وكلف الصندوق الاجتماعي بمساندة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية لها وبالتنسيق مع كل الأطراف المعنية بهذه المشروعات بهدف تبنى السياسات والتشريعات اللازمة لتطويرها بموجب قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم 141 لعام 2004[8].

2-3- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر: هو جهاز تابع لوزارة التجارة والصناعة تم إنشاؤه بقرار رسمي من مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017، ويتولى الجهاز وضع وتطوير السياسات والخطط الإستراتيجية لتنمية المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر و ريادة الأعمال، وسيحل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، مع ضم مجلس التدريب الصناعي بأكمله إلى الجهاز، بجانب بعض الإدارات والاختصاصات من كل من مركز تحديث الصناعة ومراكز التكنولوجيا والابتكار[9].

2-4- الجمعيات والمؤسسات الأهلية: يضم الاتحاد 752 جمعية ومؤسسة أهلية، وهى مقسمة حسب المادة 4 من القرار 31 / 2015 لمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية إلى ما يلى:

أ- **جمعيات ومؤسسات الفئة (أ):** وهى التي تبلغ قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر القائمة لديها 50 مليون جنيه أو أكثر، وعددها 13 جمعية ومؤسسة.

ب- **جمعيات ومؤسسات الفئة (ب):** وهى التي تتراوح قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر القائمة لديها بين 10 ملايين جنيه إلى أقل من 50 مليون جنيه، وعددها 18 جمعية ومؤسسة.

ج- **جمعيات ومؤسسات الفئة (ج):** وهى التي تقل قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر القائمة لديها عن 10 ملايين جنيه، وعددها 721 جمعية ومؤسسة.

2-5- القطاع البنكي: يضم الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر 8 بنوك تباشر نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر، وهى بنك (مصر، الأهلي، التجاري الدولي، القاهرة، قطر الأهلي، فيصل الإسلامي، المصري الخليجي، والمصرف المتحد).

من خلال ما سبق نستنتج أن الاتحاد المصري للتمويل المتناهي الصغر يضم أربع جهات مهمة في القطاع وهي القطاع البنكي، الجمعيات و المؤسسات الأهلية، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى الشركات، و الجدول الموالي يوضح لنا عدد الجمعيات والمؤسسات العاملة في نشاط التمويل المتناهي الصغر.

الجدول رقم 02: عدد الجمعيات و المؤسسات الأهلية و الشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر في نهاية 2016

البيان	عدد الجهات المرخص لها مزاولة النشاط	منافذ مزاولة النشاط		
		مركز رئيسي	فروع	إجمالي
الجمعيات و المؤسسات الأهلية من الفئة (ا)	13	0	342	342
الجمعيات و المؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	18	6	94	100
الجمعيات و المؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	721	709	53	762
شركات التمويل متناهي الصغر	3	0	221	221
الإجمالي	**755**	**715**	**710**	**10425**

المصدر: تقارير الهيئة العامة للرقابة المالية

كما أن التمويل متناهي الصغر بمصر في تطور نتيجة التدابير التي وضعها البنك المركزي ونخص هنا الهيئات المشرفة و القوانين المتعلقة بالنشاط و الأرقام الموالية توضح لنا ذلك.

✓ **تطور عدد المستفيدين:** إن عدد المستفيدين حسب الجهات المقدمة للتمويل في تطور مستمر، إذ احتلت الجمعيات و المؤسسات الأهلية من الفئة (ا) المرتبة الأولى، لتأتي شركات التمويل متناهي الصغر في المرتبة الثانية، بعدها الجمعيات و المؤسسات الأهلية من الفئة (ب)، و أخير احتلت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المرتبة الرابعة و هذا خلال سنة 2016 و نهاية الربع الثاني من سنة 2017 . و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 03: عدد المستفيدون خلال 2016 و 2017

البيان	النصف الأول من سنة 2016		نهاية سنة 2016		النصف الأول من سنة 2017	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
إجمالي عدد المستفيدين	1.77 مليون	100	1.82 مليون	100	2.01 مليون	100
الجمعيات و المؤسسات الأهلية من الفئة (ا)	1.24 مليون	69.81	1.23 مليون	67.24	1.28 مليون	63.75
الجمعيات و المؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	350.50 مليون	9.02	178.17 ألف	8.74	187.19 ألف	9.29
الجمعيات و المؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	201.86 ألف	11.34	124.52 ألف	14.69	132.45 ألف	6.57
شركات التمويل متناهي الصغر	174.76 ألف	9.82	289.01 ألف	14.84	410.75 ألف	20.39

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الهيئة العامة للرقابة المالية

✓ **تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع النشاط:** شهد نهاية عام 2016 نموا ملحوظا في قيم أرصدة التمويل الممنوح و عدد المستفيدين مقارنة بنهاية النصف الأول من نفس العام 2016 و قد أدى ذلك إلى تغير في خريطة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية الممولة حيث احتل النشاط التجاري المرتبة الأولى أما النشاط الإنتاجي و الحرفي فجاء بالترتيب الرابع. و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 04: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع النشاط خلال 2016 و 2017

البيان	النصف الأول من سنة 2016		نهاية سنة 2016		النصف الأول من سنة 2017	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
إجمالي عدد المستفيدين	1.779.384	100	1.828.782	100	2.014.645	100
تجاري	1.194.640	67.14	1.225.298	67.00	1.359.852	68.50
خدمي	244.299	13.73	251.153	13.73	266.837	13.24
زراعي	195.593	10.99	206.709	11.31	237.230	11.78
إنتاجي و حرفي	144.852	8.14	145.622	7.97	150.726	7.48

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الهيئة العامة للرقابة المالية

المحور الثالث: أسباب نجاح التمويل الأصغر:

من خلال الدراسة النظرية للتمويل المصغر و تسليط الضوء على بعض التجارب في هذا المجال نستنتج ان نجاح التمويل الأصغر بأي بلد لابد من وجود مقومات أساسية و التي سنعالجها في الجزء من البحث، إذ وضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بمساعدة أعضائها المبادئ الأساسية للتمويل المصغر و التي تتمثل في:

1- الفقراء لا يحتاجون إلى القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية:

يحتاج الفقراء، مثلهم مثل الآخرين إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة .ولا يحتاج الفقراء إلى القروض فقط بل أيضا إلى الادخار والتحويلات النقدية كل حسب أوضاعه.

2- التمويل بالغ الصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر:

الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية، ويجعل التمويل بالغ الصغر من الممكن للأسر الفقيرة الانتقال من مجرد البقاء على قيد الحياة من يوم إلى يوم إلى التخطيط للمستقبل والاستثمار في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم وصحة وتعليم أطفالهم.

3- التمويل بالغ الصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء:

يشكل الفقراء الأغلبية الكبيرة من السكان في معظم الدول النامية، إلا أن العدد الأكبر من الفقراء مازالوا يفتقرون القدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية.في بلدان كثيرة، مازال ينظر للتمويل بالغ الصغر على أنه قطاع هامشي وعلى انه بصورة رئيسية اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات وللمستثمرين ذوي المسئولية الاجتماعية .ولتحقيق إمكانات التمويل بالغ الصغر الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء لابد أن يصبح جزءا لا يتجزأ من القطاع المالي.

4- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء:

لا يستطيع معظم الفقراء الحصول على الخدمات المالية بسبب نقص مؤسسات الوساطة المالية القوية العاملة على مستوى التجزئة، لا يعتبر إنشاء مؤسسات مالية قابلة للاستمرار غاية في حد ذاته ، بل هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى حجم ذي شأن وأثر أبعد بكثير لما يمكن أن تموله الهيئات المانحة ، قابلية الاستمرار هو قدرة مؤسسات التمويل بالغ الصغر على تغطية جميع تكاليفها وهي تجعل من الممكن استمرار عمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء .وهذا لأن تحقيق الاستمرارية المالية يعني تخفيض تكاليف المعاملات و عرض منتجات وخدمات أفضل تلبي احتياجات البلدان المتعاملة مع المؤسسات المعنية والعثور على طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك.

5- التمويل بالغ الصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة:

إن تمويل الفقراء يتطلب مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى. وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

6- لا يقدم التمويل الأصغر الحلول الدائمة؛ فالتمويل الأصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف.

إن الأفراد الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون لأنواع أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد .ففي الكثير من الأحيان، هناك خدمات أخرى تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة؛ التوظيف وبرامج التدريب؛ أو تحسين البنى التحتية، يجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير إذا كان ذلك بالإمكان.

7- إن تحديد سقف لأسعار الفائدة يضر بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على القروض:

إن تكلفة إعطاء عدد كبير من القروض الصغيرة أعلى من تكلفة إعطاء عدد قليل من القروض كبيرة الحجم،لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك .إن نموهم سيكون محدودا بالعرض الشحيح وغير الأكيد لأموال المتبرعين والحكومات، فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة، تقوم عادة بتحديدها بمستويات متدنية لا تساعد القروض متناهية الصغر على تغطية تكاليفها؛ وعليه فإنه يجب تجنب مثل هذا التحديد .وفي الوقت ذاته، يجب ألاّ يعمل مقدمو القروض متناهية الصغر على فرض فوائد مرتفعة جدا تدفع المقترضين على تغطية تكلفة عدم كفاءة المقرض.

8- إن دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة:

تسهم حكومات الدول بدور هام في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء .من ضمن أهم الأمور التي يمكن أن تقوم بها الحكومات من أجل التمويل بالغ الصغر الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب غطاء أسعار الفائدة والامتناع عن تشويه السوق ببرنامج إقراض مدعوم عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار . يمكن أن تساند الحكومات الخدمات المالية المقدمة للفقراء بتحسين بيئة الأعمال لأصحاب مشروعات العمل الحر وقمع الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية . في أوضاع خاصة، قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية بالغة الصغر مبررا عند الافتقار إلى أنواع أخرى من التمويل.

9- يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص لا أن تتنافس معه:

حيث يقدم المتبرعون الهبات، القروض ورأس المال للتمويل متناهي الصغر، يجب أن يكون هذا الدعم مؤقتا ويجب أن يستخدم لبناء مقدرة مقدمي القروض متناهية الصغر، لتطوير دعم البني التحتية مثل مؤسسات التقييم، مجالس الإقراض والمقدرة على التدقيق، ولدعم التجربة .وفي بعض الأحيان قد تتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم إلى دعم طويل الأجل من المتبرعين، ويجب أن يسعى المتبرعون إلى دمج التمويل متناهي الصغر في النظام المالي، وعليهم الاستعانة بخبراء لهم سيرة جيدة من النجاح عند تصميم وتطبيق المشاريع، ويجب أن يحددوا أهداف واضحة للأداء بحيث يجب تحقيقها قبل استمرار التمويل، و يجب أنتكون هناك خطة معقولة لكل مشروع بحيث يصل إلى نقطة لا يعد عندها حاجة إلى دعم الممولين.

10- إن العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء:

يعتبر التمويل بالغ الصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الأعمال المصرفية التي لها أهداف اجتماعية وبين الاحتياجات للقدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات، وبدءا من المؤسسات المالية للهيئات التنظيمية وجهات الإشراف وأنظمة المعلومات، لهيئات التنمية الحكومية والهيئات المانحة ،يجب أن تركز معظم الاستثمارات في هذا القطاع ، سواء العام أو الخاص ، على بناء القدرات.

11- يعمل التمويل متناهي الصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه:

إن المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية ، و يتضمن ذلك كلا من :المعلومات المالية مثل نسبة الفوائد، تسديد الفروض، واسترداد التكاليف والمعلومات الاجتماعية مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم أن كل من المتبرعين؛ المستثمرين؛ ومشرفي البنوك؛ والعملاء يحتاجون لهذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

من خلال ما سبق نستنتج أن نجاح التمويل الأصغر في أي بلد يرتكز على توفر مقومات اقتصادية،مالية و قانونية تتمثل الأولى في توفر بنية تحتية متينة للقطاع المصرفي و اقتصاد الدولة بصفة عامة أما الثانية فتتطلب توفر قاعدة مؤسساتية متينة من داخل البلد أو خارجه بينما المقومة الثالثة فهي عبارة عن وضع قوانين ولوائح حول كيفية منح القروض المصغرة مع تحديد الفئات المستهدفة.

المحور الرابع: العوامل المساعدة على نجاح صناعة التمويل الأصغر:

بناءا على الدراسات النظرية و الخبرات العلمية يمكن استخلاص الدروس المستفادة لإنجاح صناعة التمويل الأصغر ممثلة في المقومات التالي بيانها:

أولا: البيئة التنظيمية:تمكينا لفئات المجتمع المستهدفة من هذه الآلية التمويلية الشاملة ينبغي توفير بيئة تنظيمية مناسبة و مشجعة من خلال منح قنوات للاتصال الفعال بين المؤسسة و المجتمع المحلي و كذا المؤسسات ذات العلاقة بكل الخدمات التمويلية، بهدف توفير الشفافية الأزمة لآليات الحصول على القروض ومتابعة مشروعات المستفيدين و مساعدتهم في إعداد البيانات المالية، فضلا عن تسهيل جميع الإجراءات المرتبطة بذلك و إضفاء عليها طابع المرونة و الوضوح، خاصة في مجال إجراءات الحصول على التمويل والتعريف بقواعد ومبادئ الإقراض و التسديد و كيفية حساب الأرباح و الأقساط...و غيرها من الخدمات التمويلية المرافقة.

ثانيا: البيئة السياسية: ضرورة أن تحض مشروعات المعتمدة على التمويل الأصغر و كذا مؤسسات التمويل الأصغر بمساعدة أعلى هرم للسلطة في الدول حتى تلقى الدعم و الاحتضان من قبل مؤسسات التمويل الحكومية و الخاصة، سواء كانت مصرفية، مالية أو خدمية كما تشمل المساعدة القضايا التالية:

- الدعم المالي و الفني من قبل الهيئات و المنظمات المالية و الاجتماعية المحلية و الدولية.
- الإعلان والترويج لصناعة التمويل الأصغر كوسيلة من وسائل الحد من البطالة و الفقر ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.
- إدخالها ضمن السياسة الاقتصادية العامة للدولة بتوفير الشروط الملائمة والمشجعة مثل التسهيلات الائتمانية، تخفيض أسعار الفائدة، الإعفاءات الضريبية، الإعانات المادية و الفنية.

– تنظيم دورات تدريبية للفئات المستهدفة، تكزن شاملة لجميع الجوانب المساعدة على إنجاح مثل هذه المشاريع، دروس تدعميه و تعليمية خاصة للمرأة و دورات تدريبية في إدارة المشاريع والتعامل المالي (الاتصال بجميع المؤسسات ذات العلاقة).

ثالثا: الإطار القانوني: ينبغي توفر إطار قانوني واضح و مساند لخدمات صناعية التمويل الأصغر سواء تعلق بالمؤسسات الداعمة أو المشروعات المعنية (الأنشطة و الفئات المستهدفة).

رابعا: الاعتبارات المالية: يعتبر هذا الجانب ذات أهمية قصوى بالنظر إلى طبيعة و خصائص الفئات المستهدفة من المجتمع، حيث تنصرف هذه الاعتبارات إلى محاولة الحفاظ على المزايا النسبية التي توفرها مؤسسات التمويل الأصغر و المؤسسات الداعمة لها مقارنة بالمؤسسات ذات الطابع التجاري المحض، خاصة فيما يتعلق ب:

–تكلفة الحصول على التمويل.

–درجة المخاطر.

–أسلوب سداد الدين.

–الضمانات.

خامسا: الاعتبارات البشرية: لتحقيق فعالية سياسة التمويل الأصغر ينبغي أن تكون هناك سياسة تستهدف الفئات المعني بالأساس بهدف استقطاب جميع الفئات المهمشة و الأقل حظا في المجتمع، و ذات الدخل الضعيف، حيث أن توعية هاته الفئات بالأساس يؤدي إلى تمكنهم من تحقيق الأهداف المستوحاة من برامج التمويل الأصغر و تحقيق التمكين الاقتصادي لهم، و الذي ينعكس على تمكينهم اجتماعيا و سياسيا.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

1- إن نجاح التمويل الأصغر بأي بلد لا بد من توفر مقومات اقتصادية، قانونية، مالية ورقابية.حيث تتمثل المقومات القانونية في وضع تشريعات تنظم هذا النوع من التمويل، مقومات مالية توفير الموارد المالية اللازمة عن طريق دراسة جدوى المشاريع، أما المقومات الاقتصادية فتتمثل في توجيه التمويل إلى مشاريع تعمل على تحسين التنمية الاقتصادية وختاما المقومات الرقابية سواء تلك المتعلقة بمؤسسات التمويل الأصغر أو الحاصلين على التمويل من أجل مقارنة الأهداف بالنتائج وتحليل أين يوجد الخلل؟

2- على البلدان إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر. عن طريق وضع التشريعات التي تنظمها وتحدد الآليات التي تعمل بها.

3- إن عدم نجاح العديد من تجارب التمويل الأصغر يعود إلى غياب معايير الحوكمة الرشيدة بمؤسسات التمويل الأصغر.

المراجع

[1] روبرت بك كريستين: **الإرشادات المتفق عليها بشان التمويل الأصغر- المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر و الإشراف عليه**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مجموعة البنك الدولي، الطبعة الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية، جوان 2003 ، ص 10.

[2] عبده سعيد إسماعيل، "أدبيات التمويل الصغير عرض و نقد"، **سلسلة حوار الأربعاء**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2008/03/12، ص 4.

[3] Sébastien Boyé et autres, **Le guide de la Micro finance**, éditions d'organisation, France, 2006, p17.

[4] عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي: **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة (على الخط)** http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/c. تاريخ الاطلاع 2017/10/5 .

[5] محمد مصطفى غانم: **واقع التمويل الأصغر الإسلامي و أفاق تطوره في فلسطين دراسة تطبيقية على غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010، ص 23.

[6] وحدة التمويل الأصغر:**التمويل الأصغر بالسودان الوضع الراهن و المستقبلي** (على الخط)
http://www.mfu.gov.sd/node/375 تاريخ الاطلاع 2017/10/2 .

[7] أماني حسن يوسف : **سياسة الإقراض متناهي الصغر كأحد الآليات للحد من الفقر في مصر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2016، ص129.

[8] http://www.giza.gov.eg/citizens/Unemployment/Box/DisInformation.aspx

[9] http://www.ejb.org.eg/about-us/